

المركز الإعلامي لمجلس الوزراء أكد أن «المقطع الصوتي المتداول مفبرك والمعلومات الواردة به مزيفة»

مصر : لا صحة لبيع قناة السويس مقابل تريليون دولار



مصر جددت تأكيدها أن قناة السويس ملكية سيادية للدولة وغير قابلة للبيع



رئيس هيئة قناة السويس الفريق أسامة ربيع



رئيس مجلس النواب المصري د. حنفي الجبالي

تستكمل إجراءات الموافقة عليه بصورة نهائية لا يتضمن أية أحكام تمس قناة السويس، لكونها من أموال الدولة العامة، ولا يجوز التصرف فيها أو بيعها، مؤكداً أن ما تضمنه مشروع القانون من حق الصندوق المزمع إنشاؤه في بيع أو شراء أو استئجار أو استغلال أصوله الثابتة أو المنقولة، هو أمر طبيعي يتفق مع طبيعة الصناديق كوسيلة من وسائل التمويل والاستثمار، ولا يعمل بشكل مباشر أو غير مباشر على «قناة السويس»، لأن لفظ «الأصول» لا يمكن أن ينصرف بأي حال من الأحوال إلى القناة ذاتها، فهي «مال عام» لا يمكن التفریط فيه. وكشف رئيس هيئة قناة

السويس الفريق أسامة ربيع، في تصريحات سابقة لـ«العربية.نت» أن الهدف من القانون هو إنشاء صندوق لزيادة قدرة الهيئة على التنمية المستدامة، ومجابهة الأزمات الطارئة، والقيام ببعض الأنشطة الاقتصادية للقناة. وتابع أن الهيئة لا تمتلك أي أموال، بسبب قيامها بإرسال كل عوائدها إلى موازنة الدولة، ولذلك تم إعداد صندوق لقناة السويس يتم تمويله من الفائض، مشيراً إلى أن الصندوق من حقه التصرف في أصول الصندوق غير المتعلقة بأصول هيئة قناة السويس، ويتولى إنشاء مشاريع ضخمة مثل إنتاج الوقود الأخضر، وبناء السفن.

القناة ستظل مملوكة بالكامل للدولة وتخضع لسيادتها سواء في إدارتها أو تشغيلها أو صيانتها طاقم الهيئة من موظفين وفنيين وإداريين من المواطنين المصريين سيبقى تابعا لمصر ولا يمكن المساس بأي من مرافقها المصونة دستوريا

الجبالي : مشروع القانون الذي وافق عليه مجلس النواب لا يتضمن أي أحكام تمس قناة السويس لكونها من أموال الدولة العامة ولا يجوز التصرف فيها أو بيعها أسامة ربيع : الهدف من القانون هو إنشاء صندوق لزيادة قدرة الهيئة على التنمية المستدامة ومجابهة الأزمات الطارئة والقيام ببعض الأنشطة الاقتصادية

أوضح فيها حقيقة هذا القانون وأهدافه. وقال رئيس برلمان مصر المستشار د. حنفي الجبالي إن مشروع القانون الذي وافق عليه مجلس النواب في مجموعه والمتضمن إنشاء صندوق تابع لهيئة قناة السويس، والذي لم

انطلقت شائعة بكثافة، على مواقع التواصل الاجتماعي وأرعبت المصريين حول إقرار البرلمان المصري قانونا، مملوكا لها، كما تلتزم بتنمية قطاع القناة سيادي لبيع أصول قناة السويس، ما دفع رئيس البرلمان لإلقاء كلمة،

تنص على «التزام الدولة بحماية قناة السويس وتميئتها والحفاظ عليها بصفتها ممرًا مائيًا دوليًا مملوكًا لها، كما تلتزم بتنمية قطاع القناة باعتباره مركزًا اقتصاديًا مميزًا». وفي نهاية العام 2022

وإداريين من المواطنين المصريين، سيبذل تابعا لمصر موصحة أنه لا يمكن المساس بالقناة أو أي من مرافقها المصانة دستوريا. وكشف المركز أن حماية القناة وحفظ ملكيتها لمصر ملزم بموجب المادة 43 من الدستور المصري التي

مزيفة ولا تمت للواقع بأي صلة، مشددة على أن قناة السويس ستظل مملوكة بالكامل للدولة المصرية، وتخضع لسيادتها سواء في إدارتها أو تشغيلها أو صيانتها. وتابع أن كامل طاقم هيئة القناة من موظفين وفنيين

القاهرة-«العربية.نت»: تداولت مواقع التواصل في مصر مقطعاً صوتياً يزعم اعتزام الحكومة بيع قناة السويس مقابل تريليون دولار. وأثار المقطع جدلاً كبيراً ولغطاً واسعاً، خاصة بعدما راج بصورة كبيرة على حسابات ومنصات تابعة لجماعة الإخوان. وإزاء ذلك قام المركز الإعلامي لمجلس الوزراء المصري بالتواصل مع هيئة قناة السويس للكشف عن حقيقة الأمر، حيث نفت تلك الأنباء، مؤكدة أنه لا صحة لاعتزام الحكومة بيع قناة السويس مقابل تريليون دولار. وذكر المركز الإعلامي لمجلس الوزراء أن المقطع الصوتي المتداول مفبرك، والمعلومات الواردة به

الرياض قد تستفيد من المراجعة لأن التنمية الاقتصادية فيها تحظى بالأولوية

«بلومبرغ» : لجنة حكومية برئاسة ولي العهد السعودي تجري مراجعة للمشاريع الكبرى



المراجعة قد تشمل تخفيض الميزانية المخصصة لمشروع «نيوم»

كشفت وكالة «بلومبرغ» أن لجنة حكومية يقودها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، على وشك الانتهاء من مراجعة شاملة للمشاريع الضخمة، بما في ذلك مشروع «نيوم». وذكرت الوكالة نقلاً عن مصادر، أن المراجعة قد تشمل تخفيض الميزانية المخصصة لـ«نيوم» بـ 20% خلال العام الحالي، وتقليص مشاريع كانت في طور التخطيط ولم تعلن بعد.

وأوضحت أن الرياض قد تستفيد من المراجعة لأن المشاريع فيها تحظى بالأولوية. وأعلنت السعودية في ديسمبر الماضي أن المراجعة ستؤدي إلى تأخير بعض المشاريع وتسريع أخرى وأن الهدف عدم التسخين المبالغ به للاقتصاد وأن

الرؤية البعيدة المدى لم تتغير. وقال الاقتصادي في غولدمان ساكس الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فاروق سوسة: «تعديل المشاريع يربحنا كثيراً، لأنه يؤكد أنهم لا يراهنون

غرب المملكة. ويضم مشروع The Line كما تشمل الخطط أيضاً منطقة صناعية وموانئ وتطوراً سياحياً. وجاء معظم تمويل المشروع حتى الآن في شكل ضيق أسهم من مالكة، صندوق الاستثمارات العامة السعودي. ولكن لإنجاز المشروع الطموح، كان مطورو «نيوم» يبحثون عن أشكال جديدة من النقد في الأشهر الأخيرة.

حصلت «نيوم» مؤخرًا على قرض بقيمة 10 مليارات ريال من مجموعة من البنوك السعودية، وفقاً لمصادر أخرى مطلعين على الصفقة. كما قام مطورو المشروع بجمع قرض بقيمة 3 مليارات ريال لتمويل جزيرة سنالة السياحية الفاخرة في البحر الأحمر.

الوزيرة المشعان ثمنت دعم البنك للطلبة والشباب خلال المشاركة في معرض التصميم الهندسي

«بيتك» الداعم الأكبر لمشاريع التخرج بكلية الهندسة والبتترول

شاركته الاستراتيجية مع كلية الهندسة والبتترول، بخلق بيئة علمية خصبة للإبداع والإنجاز الكلية بمختلف الأنشطة ودعم السبل لهم للتقدم والتطور والمساهمة في ازدهار الكويت. ويدوره أشاد القائم بأعمال عميد كلية الهندسة والبتترول الأستاذ الدكتور خالد الهزاع، بدعم «بيتك» للمعرض، وحرصه على مساندة أنشطة الكلية بمختلف الأنشطة ودعم الطلبة المميزين. كما ثمن الطلبة أصحاب مشاريع التخرج دعم «بيتك» ورعايته لمشاريعهم التخرجية.

أكثر مشروعين تركيزاً واهتماماً بالبيئة والاستدامة. ويعتبر «بيتك» الداعم الرئيسي الأكبر لمشاريع التخرج بكلية الهندسة والبتترول، حيث يقوم البنك بتقديم الدعم لنحو 300 طالب وطالبة خلال العام. ويأتي دعم «بيتك» للمعرض في إطار حرصه على دعم الطلبة والتعليم والشباب وتحفيز جهود الإبداع الهندسي لدى الطلبة والخريجين، وتشجيع المبادرات العلمية التي تساهم بتحقيق التنمية والتطوير بمختلف المجالات. كما يساهم «بيتك» من خلال

الدعم الذي يتلقاه الطلبة والمعرض يعكس مدى الاهتمام بتطوير القطاع الهندسي وتعزيز دور الابتكار والإبداع في هذا المجال، مؤكدة على أهمية إبراز ودعم الابتكارات الهندسية لما له من مساهمات في تعزيز القطاع وتحفيز المميزين لتحقيق المزيد من التطور والازدهار في الدولة. وشارك «بيتك» في معرض التصميم الهندسي الـ 46 في كلية الهندسة والبتترول بجامعة الكويت، عبر دعم العديد من الطلبة في مشاريعهم الهندسية، بالإضافة إلى تخصيص جائزة «بيتك للاستدامة» التي تمنح

أشادت وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون البلدية الدكتورة نورة المشعان بالدعم الكبير الذي يقدمه بيت التمويل الكويتي «بيتك» للتعليم والطلبة والشباب، وبشراكتها الاستراتيجية مع كلية الهندسة والبتترول بجامعة الكويت ودعم معرض التصميم الهندسي. وأشارت المشعان على هامش حضورها ورعايتها لمعرض التصميم الهندسي الذي أقيم بمدينة صباح السالم الجامعية، بحضور القائم بأعمال عميد كلية الهندسة والبتترول الأستاذ الدكتور خالد الهزاع، إلى

العقود الآجلة تراجعت بأكثر من 1.7 % خلال الأسبوع

النفط ينهي سلسلة مكاسب استمرت 4 أسابيع ..و«برنت» يغلق فوق 85 دولارا للبرميل



أسعار العقود الآجلة للنفط تراجعت بصورة طفيفة أمس الأول الجمعة

ارتفاع تكلفة الخدمات. ولا يزال يتوقع المستثمرون أن يبدأ مجلس الاحتياطي الاتحادي في خفض أسعار الفائدة في سبتمبر. وبينما أقر رئيس الاحتياطي الاتحادي جيروم باول بالاتجاه نحو التحسن في الآونة الأخيرة، فيما يتعلق بضغط الأسعار، قال لمشروعين إن هناك حاجة إلى مزيد من البيانات لتعزيز الدوافع نحو خفض أسعار الفائدة.

وتلقت الأسعار دعماً أيضاً من مؤشرات الطلب القوي على البترولين في الولايات المتحدة، والذي أظهرت بيانات حكومية يوم الأربعاء أنه بلغ 9.4 مليون برميل يوميا في الأسبوع المنتهي في الخامس من يوليو ، وهو أعلى مستوى منذ 2019 للأسبوع الذي يشمل عطلة عيد الاستقلال. وسجل الطلب على وقود الطائرات على أساس متوسط أربعة أسابيع أقوى مستوياته منذ يناير 2020.

وشجع الطلب القوي على الوقود مصافي التكرير الأميركية على تخفيف نشاطها والسحب من مخزونات النفط الخام.

لكن مؤشرات على ضعف الطلب في الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم، يمكن أن تشكل عوامل معاكسة للتوقعات من الولايات المتحدة وتؤثر على الأسعار.

تراجعت أسعار العقود الآجلة للنفط بصورة طفيفة عند التسوية في جلسة الجمعة مع تقييم المستثمرين ضعف معنويات المستهلكين في ظل زيادة الآمال في إقدام مجلس الاحتياطي الاتحادي «البنك المركزي الأمريكي» على خفض أسعار الفائدة في سبتمبر. وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 37 سنتا لتصل عند التسوية إلى 85.03 دولارا للبرميل. كما تراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 41 سنتا أو 0.5% إلى 82.21 دولارا للبرميل.

تراجعت العقود الآجلة لخام برنت بأكثر من 1.7% بعد سلسلة مكاسب استمرت أربعة أسابيع. وسجلت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط انخفاضا أسبوعيا قدره 1.1%. وأظهر مسح شهري أجرته جامعة ميشيغان تراجع معنويات المستهلكين في الولايات المتحدة إلى أدنى مستوى في ثمانية أشهر في يوليو رغم تحسن توقعات التضخم للعام المقبل وما بعده.

وقالت وزارة العمل الأميركية إن مؤشر أسعار المنتجين ارتفع 0.2% في يونيو، وهو ما يزيد قليلا على ما كان متوقعا، مع